

# المجدلي: التأمين ضد البطالة يوفر الأمان الوظيفي للعمالة الوطنية بالقطاع الخاص

أكد الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي أنه تنفيذاً لسياسة الدولة الرامية إلى تقديم أوجه الرعاية المناسبة للمواطنين ومساعدتهم على اجتياز الصعاب التي تكابدهم قررت الحكومة احتضان من فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص، ولم يدخر مجلس الوزراء جهداً في متابعة آثار الأزمة المالية العالمية على سوق العمل الكويتي وسارع بإقرار النظم التي تعالج الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة على العمالة الوطنية على وجه الخصوص، ففي اجتماعه رقم (2009/22) المنعقد بتاريخ 2009/4/30 كلف الجهات المعنية بتقديم

**قضية المسرحيين تعرضت لتضخيم سياسي وإعلامي وأعداد الكويتيين الذين انتهت خدماتهم في القطاع الخاص بعد حدوث الأزمة هي نفسها تقريباً قبل وأثناء الأزمة**



الذين انتهت خدماتهم في القطاع الخاص خلال الفترة من 2007/9/1 حتى 2009/6/30 تدور حول 500 فرد تقريباً في كل ربع سنة - نصفهم تقريباً من المتقاعدين الذين يتقاضون راتباً تقاعدياً - أي أن أعداد الكويتيين الذين انتهت خدماتهم في القطاع الخاص بعد حدوث الأزمة المالية العالمية هي نفسها تقريباً قبل وأثناء الأزمة. وأشار إلى أن ما تمت الإشارة إليه من قبل بعض المتابعين من السياسيين ووسائل الإعلام في هذا الصدد كان تضخيماً للأعداد الحقيقية المملة من قبل المصادر الرسمية كالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبرنامج إعادة هيكلة القوى

الطائرة، وأصدر قراره رقم (568) بتشكيل لجنة برئاسة وزارة المالية وعضوية ديوان الخدمة المدنية - برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - مؤسسة التأمينات الاجتماعية، لتتولى دراسة جميع أبعاد هذه المشكلة واقتراح الحلول العملية المناسبة لها بما يراعي جميع الاعتبارات والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وجميع انعكاساتها وآثارها، وتقديم نتائج هذه الدراسة لمجلس الوزراء خلال ثلاثة أسابيع، وأوضح المجدلي أن اللجنة درست آثار الأزمة المالية على سوق العمل والعمالة الوطنية في القطاع الخاص واقترحت

دراسة عاجلة لبيان حجم المشكلة، واطلع بإجماعه رقم (2009/2-36) المنعقد بتاريخ 2009/7/13 على دراسة مقدمة من برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة حول مشكلة المواطنين المسرحيين من بعض شركات ومؤسسات القطاع الخاص، كما استعرض البيانات والإحصائيات المتعلقة بجميع هذه المشكلة ومضاعفاتها وحدودها الزمنية ومختلف التفاصيل الأخرى المتعلقة بها، لافتاً إلى أن المجلس تدارس جميع أبعاد هذه المشكلة وسبل مواجهتها ومعالجتها لتجنب الآثار الاجتماعية والأسرية السلبية المترتبة عليها في ظل الظروف الاقتصادية

ب - نظراً لعدم صدور قانون التأمين ضد البطالة، امتد تطبيق صرف البديل لغتنا أخرى تشمل من انتهت خدماتهم من القطاع الخاص بعد 2009/12/31 ومدد صرف تصل إلى سنتين، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1713 لسنة 2010، وقراره رقم 75 لسنة 2012 وقراره رقم 615 لسنة 2012.



فوزي المجدلي

ب - نظراً لعدم صدور قانون التأمين ضد البطالة، امتد تطبيق صرف البديل لغتنا أخرى تشمل من انتهت خدماتهم من القطاع الخاص بعد 2009/12/31 ومدد صرف تصل إلى سنتين، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1713 لسنة 2010، وقراره رقم 75 لسنة 2012 وقراره رقم 615 لسنة 2012.

## تصنيف من حصلوا على البديل حسب الجنس والحالة الاجتماعية:

العدد البالغ 1437 فرداً تقدموا بطلباتهم لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة للحصول على بديل البطالة وتمت الموافقة عليهم، وبلغ عدد المتزوجين من إجمالي هذه الحالات 841 حالة بنسبة تصل إلى حوالي 58,5٪، في حين بلغ عدد حالات العزاب 469 حالة وبنسبة تزيد قليلاً على 32,6٪.

النوع	الحالة الاجتماعية		
	أعزب	متزوج	مطلق
الاجمالي	32,6%	58,5%	8,8%
العدد	469	841	1437
النسبة الى الاجمالي	22,0%	33,9%	3,8%
العدد	316	487	55
النسبة الى الاجمالي	10,6%	24,6%	5%
العدد	153	354	72
النسبة الى الاجمالي	4,3%	24,6%	40,3%

## تصنيف من حصلوا على البديل حسب الفئة العمرية:

أمراً طبيعياً يتماثل مع حالة من انتهت خدماتهم في القطاع الخاص في سنوات ما قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، حيث أن فئة الشباب تكون غير مستقرة في سوق العمل وفي سعي دائم للحصول على وظيفة أفضل.

الفئات العمرية	النوع		
	ذكر	أنثى	المجموع
فما فوق 40	110	159	269
18,8%	14,4%	20,7%	80,3%
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%
الاجمالي	579	858	1437

## خصائص من حصلوا على البديل حسب مستوى التأهيل العلمي:

وفيما يتعلق بالمؤهلات العلمية لهم فقد أشارت البيانات إلى أن الحاصلين على مؤهل جامعي وأعلى تبلغ نسبتهم نحو 40,6٪، في حين تبلغ نسبة حملة الببلوم فوق الثانوي نحو 21,1٪، أما النسبة الأخيرة وهي 38,3٪ من إجمالي من انتهت

المؤهل	النوع		
	ذكر	أنثى	المجموع
ثانوي فما دون	336	214	550
فوق الثانوي دون الجامعي	166	303	469
جامعي فما فوق	199	385	584
الاجمالي	579	858	1437

## مؤشرات مختارة بشأن المسرحيين من القطاع الخاص حتى 2012/6/30

إجمالي المسرحيين الذين تقدموا لصفحة البديل	1775
مستوفي الشروط ويستحق الصرف	1437
نقص في المستندات وجاز الاستكمال	23
غير مستوف الشروط ولا يستحق الصرف	315
<b>الحالة الاجتماعية للمسرحيين</b>	
متزوج	841
أعزب	469
مطلق	127
<b>النوع الاجتماعي</b>	
ذكور	858
إناث	579
<b>الفئات العمرية للمسرحيين</b>	
20 - 34	961
35 - 70	467
<b>الحالة التعليمية للمسرحيين</b>	
ثانوي فما دون	550
فوق الثانوي دون الجامعي	303
جامعي فما فوق	584
<b>الأنشطة والقطاعات الاقتصادية</b>	
البنوك	268
الاستثمار	241
التجارة	221
<b>حالة الصرف للمسرحيين</b>	
اكتمال الصرف	162
جارى الصرف	587
سقوط الحق في الصرف	17
وقف الصرف	671
<b>المسرحيون المرفوضون من اللجنة وسبب الرفض</b>	
انقطاع عن العمل	82
عدم انطباق الشروط	107
يتقاضى مساعدة من وزارة الشؤون	4
أخرى	122
الإجمالي	315
<b>المسرحيون المعينون حسب قطاع التعيين</b>	
حكومة	331
خاص	288
الإجمالي	619
<b>إجمالي المبالغ التي صرفت حتى</b>	
2012/6/30	9,81
ملايين دينار	

## تصنيف من التحقوا بالعمل من المسرحيين:

1- عدد من التحق بعمل ونسبتهم: تبلغ نسبة من التحقوا بعمل إلى إجمالي من انتهت خدماتهم وحصلوا على البديل 144 من إجمالي من انتهت خدماتهم وحصلوا على البديل المقرر والذين يبلغ عددهم 1437 فرداً، توجه 53,5٪ منهم للعمل في الحكومي.

2- مدة التعمّل عن العمل: توضح البيانات أن متوسط فترة التعمّل للذين تم التحاقهم بعمل جديد تبلغ مدتها حوالي 11,2 شهراً، وبمتوسط 10,8 أشهر للذكور وما يقارب 12 شهراً للإناث. كما تشير الأرقام إلى توجه 331 حالة للعمل في القطاع الحكومي فيما عادت 288 حالة للعمل في القطاع الخاص وذلك من إجمالي المعينين البالغ عددهم 619 حالة حتى نهاية يونيو 2012.

3- معدل أعمار المسرحيين الذين التحقوا بعمل: تشير الأرقام إلى أن معظم المسرحيين الذين التحقوا بعمل هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 21 و 35 سنة، حيث تشكل نسبتهم 75,5٪ من إجمالي المعينين، علماً بأن نسبة هذه الفئة العمرية إلى إجمالي من انتهت خدماتهم الذين يصرف لهم البديل تبلغ حوالي 69,7٪.

4- المؤهل العلمي للمسرحيين الذين التحقوا بعمل: تشكل نسبة المعينين الحاصلين على مؤهل جامعي فما فوق حوالي 43,3٪ وهي مقارنة لنسبة حملة هذه المؤهلات لإجمالي المسرحيين المقبولين والبالغ 40,6٪.

ولمزيد من التعرف على بيانات المعينين ممن انتهت خدماتهم يمكن الرجوع إلى الجداول المرفقة. وتحتوي الجداول المرفقة لهذا التقرير على الخصائص التفصيلية المتعلقة بمن انتهت خدماتهم في القطاع الخاص خلال الفترة الممتدة من 1 أغسطس 2008 حتى 30 يونيو 2012.

## التقرير الإحصائي عن الذين انتهت خدماتهم في القطاع الخاص

يهدف هذا التقرير إلى إلقاء مزيد من الضوء على الحالات التي تستفيد من القرارات المشار إليها، مصنفة وفقاً للمتغيرات المختلفة وذلك لمدّ متخذ القرار بالمزيد من البيانات الإحصائية الدقيقة والمتنوعة، التي تساعد وتدعم أي دراسة موضوعية لتطوير أوجه التعامل مع الظاهرة السابقة.

بلغ عدد الذين انتهت خدماتهم الذين سجلوا في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة حتى 2012/6/30 فقط 1775 فرداً، وقد قامت اللجنة المشكلة لهذا الغرض بالنظر في ملفاتهم تمهيداً لإتمام إجراءات صرف البديل المقرر لمن يستوفي منهم الشروط الواردة في القرار الخاص بمعالجة أوضاع المسرحيين في القطاع الخاص. ووفقاً للنصوص الواردة في القرار رقم (2009/675) قامت اللجنة الرئيسية بعقد 201 اجتماع في حين عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عنها، والتي أنهت أعمالها في وقت سابق، 60 اجتماعاً وذلك خلال الفترة الممتدة من أغسطس 2009 حتى نهاية يونيو 2012. وإجازات اللجنة صرف البديل لعدد 1437 حالة من الذين انتهت خدماتهم الذين قدموا أوراقاً مكتملة حتى تاريخ 30 يونيو 2012، في حين أرجأت البت في عدد 23 حالة منهم لعدم اكتمال أوراقهم ورفضت 315 حالة لعدم توافقها مع شروط القرار (2009/675) أو لا تستحق، كما قامت اللجنة بالنظر في التظلمات المقدمة من بعض من انتهت خدماتهم، وعددها 347 تظلماً، وتدور هذه التظلمات حول مدى مشروعية قرارات رفض اللجنة طلب بعض المسرحيين الذين يقتقدون شروطاً أو أكثر من شروط الاستحقاق، أو وقف الصرف أو إنهاءه. وأعدت اللجنة هذا التقرير متضمناً تحليلاً إحصائياً حول خصائص الكويتيين الذين انتهت خدماتهم واستفادوا من قرارات مجلس الوزراء المشار إليها مشتملاً على حالتهم الاجتماعية ومؤهلاتهم العلمية والنوع الاجتماعي والفئات العمرية وعدد الدفعات المصروفة والمبالغ المالية لكل حالة وغيرها من الخصائص التي توضح حالة المنتهية خدماتهم في القطاع الخاص الذين استفادوا من القرارات المذكورة خلال الفترة الممتدة من 1 أغسطس 2008 حتى 30 يونيو 2012. ولعل أهم المؤشرات التي يمكن استنتاجها من الجداول الإحصائية المتعلقة بخصائص المنتهية خدماتهم في القطاع الخاص أن عدد الذين تقدموا للاستفادة من البديل خلال الفترة المذكورة بلغ 1775 فرداً، منهم 315 فرداً لا تنطبق عليهم شروط القرار رقم (2009/675) أي أن عدد الذين ينطبق عليهم القرار بلغ 1460 فرداً. ومن بين هذا العدد تمت الموافقة على صرف البديل النقدي لعدد 1437 فرداً لاكتمال المتطلبات اللازمة للصرف. وقام برنامج إعادة الهيكلة بالصرف الفعلي لهؤلاء الأفراد، وثمة عدد 23 حالة جار استكمال الأوراق التي تثبت مدى الاستحقاق بغية عرضها على اللجنة لدراستها. وقد بلغ إجمالي التكلفة المالية لإبدالات المسرحيين التي صرفها منذ بدء تطبيق قرار مجلس الوزراء في 2009/9/1 حتى تاريخ 2012/6/30 مبلغ (9,809,782) ديناراً كويتياً.

## قرارات صرف بديل للكويتيين الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص:

1 - إعمالاً لتوصيات اللجنة سالفة البيان أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 2009/8/24 قراره رقم (675/أولاً) لسنة 2009 بصرف بديل نقدي للكويتيين الذين انتهت خدماتهم من القطاع الخاص في الفترة من 2008/8/1 حتى 2009/12/31 على أن يكون الصرف لمدة 12 شهراً لمن تنطبق عليه الشروط الواردة في القرار المذكور.

## خلاصة الأحكام الواردة في القرارات السابقة:

القرارات السابقة، حيث باشرت اللجنة مهامها على النحو التالي بمحاضرها وخلصت إلى النتائج المفصلة أدناه عن المسرحيين في الفترة التي شملها قرار مجلس الوزراء المذكور أعلاه الذين راجعوا برنامج إعادة الهيكلة للحصول على بديل البطالة المحدد بنفس القرار المشار إليه أعلاه.

## تصنيف من حصلوا على البديل حسب الأنشطة الاقتصادية:

هذا وعند توزيع من انتهت خدماتهم حسب الأنشطة الاقتصادية يوضح الجدول رقم (5) والرسم البياني المصاحب له أن نشاط البنوك يحظى بأعلى عدد منهم إذ يبلغ عدد من انتهت خدماتهم من العاملين في البنوك 268 فرداً أي بنسبة تفوق 18,6٪ من إجمالي أعداد المسرحيين المستحقين لصرف البديل. وبلي

## تصنيف من حصلوا على البديل حسب الفترة الزمنية لانتهاء خدماتهم:

وتشير البيانات الواردة تفصيلاً في الجدول رقم (6) إلى أن معظم حالات من انتهت خدماتهم من القطاع الخاص ممن يصرفون البديل تمت خلال الأرباع السنوية الثاني والثالث والرابع من عام 2009 والرابع السنوي الأول

## تصنيف من حصلوا على البديل حسب قيمة البديل:

والتالي من عام 2011، حيث يبلغ عددهم 851 فرداً وتبلغ نسبتهم مجتمعين 59٪، في حين يتوزع 41٪ منهم على بقية الأرباع السنوية من الفترة محل المراجعة التي تمت من 1 أغسطس 2008 حتى 30 يونيو 2012.

## تصنيف من حصلوا على البديل حسب عدد الدفعات التي تقاضوها:

والتالي من عام 2011، حيث يبلغ عددهم 851 فرداً وتبلغ نسبتهم مجتمعين 59٪، في حين يتوزع 41٪ منهم على بقية الأرباع السنوية من الفترة محل المراجعة التي تمت من 1 أغسطس 2008 حتى 30 يونيو 2012.

## تصنيف الحالات التي رفضت اللجنة صرف البديل لها:

وبالنسبة للحالات المرفوضة من قبل اللجنة والتي يبلغ عددها 315 حالة فإن الجدول رقم (17) يوضح أسباب الرفض والعدد المقابل لكل سبب. ويأتي في مقدمة هذه الأسباب عدم انطباق شروط صرف البديل الوارد في القرار 675 ويليه حالات الانقطاع عن العمل، حيث تبلغ الأولى 107 حالات وتشكل ما نسبته 34٪ في حين يبلغ عدد حالات إنهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل 85 حالة وبنسبة تصل إلى حوالي 26٪ من إجمالي الحالات المرفوضة. (ج) تصنيف الحالات التي رفضت اللجنة صرف البديل لها حسب سبب الرفض: وبالنسبة للحالات المرفوضة من قبل اللجنة والتي يبلغ عددها 315 حالة فإن الجدول رقم (17) يوضح أسباب الرفض والعدد المقابل لكل سبب. ويأتي في مقدمة هذه الأسباب عدم انطباق شروط صرف البديل الوارد في القرار 675 ويليه حالات الانقطاع عن العمل، حيث تبلغ الأولى 107 حالات وتشكل ما

